مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

نظام الأمن الغذائي وتحدّياته لجائحة فيروس كورونا

The food security system and its challenges for the corona virus pandemic

د. نبيلة بن عائشة *

أستاذة محاضرة " أ "

كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة المدية

benaicha.nabila@univ-medea.dz

nabila.benaicha@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 24-10-2020 تاريخ قبول المقال: 25-11-2020 تاريخ نشر المقال:01-01-2021

الملخص:

تمر بلدان العالم في الظرف الراهن بأزمة صعبة، والسبب في ذلك هو ظهور وباء كورونا المستجد- كوفيد - 19، الذي ظهر للوهلة الأولى بالصين، ليمتد ودون انحصار إلى باقي الدول ، مخلفا لدى النفوس البشرية وقعا صحيا، ولم يكن الاقتصاد العالمي بمنأى عما خلفه الوباء من أضرار مادية، فمخاطر الأوبئة والأمراض الفتاكة، تطرح العديد من الإشكاليات في الاقتصاد والأسواق المالية والتجارة العالمية، فقد شهدت الأسواق العالمية بسبب جائحة كورونا، تدنيا وصفه الاقتصاديون بأنه سيهدد بإحداث عدوى مالية في الاقتصاد العالمي، وحدوث تراجع اقتصادي على المستوى العالمي، ومن المرجح أن ينسحب ذلك على الاقتصاديات النامية. وبالتالي يمكن للتباطؤ الاقتصادي أن يزيد من تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي القائمة؛ حيث إنه يحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى المواد الغذائية المغذية بطرق مختلفة، من بينها انخفاض الدخول أو ارتفاع معدلات انعدام الأمن الوظيفي، ولهذا يحتم الوضع ايجاد حلول وسياسات لمواجهة مشكلة التبعية الغذائية وتحقيق الامن الغذائي وتحدي جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية : جائحة كورونا ، الأمن الغذائي ، النمو الاقتصادي ، الزراعة الاستراتيجية، التراجع الاقتصادي .

Abstract:

THE COUNTRIES OF THE WORLD ARE CURRENTLY GOING THROUGH A DIFFICULT CRISIS, AND THE REASON IS THE EMERGENCE OF THE NEW EPIDEMIC OF CORONA AS A DELEGATE 19, WHICH APPEARED FOR THE FIRST TIME IN CHINA, TO SPREAD TO THE REST OF THE COUNTRIES, LEAVING HUMAN SOULS WITH AN IMPACT ON HEALTH, AND THE WORLD ECONOMY WAS NOT IMMUNE TO THE MATERIAL DAMAGE LEFT BY THE EPIDEMIC, THE RISKS OF EPIDEMICS AND FATAL DISEASES POSE MANY PROBLEMS IN THE ECONOMY, FINANCIAL MARKETS AND INTERNATIONAL TRADE, AS GLOBAL

* المؤلف المرسل

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

MARKETS EXPERIENCED A WEAK CORONA PANDEMIC, WHICH ECONOMISTS HAVE DESCRIBED AS THREATENING TO CAUSE FINANCIAL INFECTION IN THE GLOBAL ECONOMY AND ECONOMIC DECLINE GLOBALLY, AND IT IS LIKELY THAT THIS WILL RETREAT IN DEVELOPING ECONOMIES. THUS, THE ECONOMIC DOWNTURN MAY FURTHER EXACERBATE THE EXISTING FOOD INSECURITY PROBLEM, AS IT LIMITS THE ABILITY OF INDIVIDUALS TO ACCESS NUTRITIOUS FOOD IN DIFFERENT WAYS, FROM LOW INCOME OR HIGH RATES OF JOB INSECURITY, AND FOR THIS, THE SITUATION REQUIRES FINDING SOLUTIONS AND POLICIES TO DEAL WITH THE PROBLEM OF ADDICTION. NUTRITIONAL FOOD SECURITY AND THE FIGHT AGAINST THE CORONA PANDEMIC

KEYWORDS: CORONA PANDEMIC , FOOD SECURITY, ECONOMIC GROWTH, STRATEGIC AGRICULTURE, THE ECONOMIC DOWNTURN.

1- المقدمة:

منذ اكتشاف أولى حالاته فى مدينة (ووهان) الصينية فى ديسمبر 2019، لا يزال فيروس كورونا المستجد يشكل تحديا غير مسبوقٍ للنظم الصحية والاقتصادية لدول العالم على حد السواء. فمنذ أعلنته منظمة الصحة العالمية فى فبراير جائحةً عالمية، تسارع انتشار الفيروس خلال أسابيع قليلة ليضرب حوالى 210 دول، متسببا حتى الآن فى إصابة ما يزيد عن اربعة ملايين ونصف المليون شخص ووفاة أكثر من 500 ألف حالة حول العالم. وفى الوقت الذى ينشغل فيه علماء الأوبئة وخبراء الصحة بمحاولات إيجاد أمصال علاجية لاحتواء الجائحة؛ تتزايد مخاوف الاقتصاديين بشأن أضرارها الكائنة والخسائر المحتملة على الأنشطة الاقتصادية والأسواق المالية وأسواق العمل. ففى أعقاب تفشى الجائحة، انتاب الاقتصاد العالمى حالةٌ غير مسبوقة لم يشهدها منذ الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضى، حيث تسبب انتشار الفيروس فى إعاقة حركة التجارة العالمية، وضعف الطلب العالمى، لا سيما الطلب على النفط، وإصابة قطاعات اقتصادية وإنتاجية بالشلل التام. كما أدت سرعة انتشار الوباء وانتقاله بين الدول إلى ارتفاع مستويات اللايقين وتدنى مستويات الثقة؛ مما تسبب فى انهيار العديد من الأسواق المالية العالمية الرئيسية وتراجع مؤشراتها لمستويات قياسية. وبنظرة سريعة إلى التحليلات الاقتصادية المتعلقة بآثار الجائحة على المستوى المحلى ، نجد أن أغلبها قد ركزت على تداعيات انتشار الفيروس على النمو الاقتصادى وحركة الأسواق المالية؛ فى حين أغفلت هذه التحليلات إلى حدٍ بعيد انعكاسات الجائحة على القطاعات الزراعية والنظم الغذائية، وما ينبنى على ذلك من تأثيرات على مستويات الفقر والأمن الغذائي.[1]

[1]- ابو حطب عاصم : جائحة كورونا...الاثار الاقتصادية و تداعيات الامن الغذائي ، تاريخ الاطلاع 19ماي2020، الساعة 8.30 من الموقع الالكتروني www.shorouknews.com

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

ورغم ان مسالة تحقيق الامن الغذائي كانت من بين اهم المحاور التي كانت و لا تزال تشغل اهتمام الباحثين واصحاب القرار في جل دول العالم على حد سواء ، بل اكثر من ذلك فقد اصبحت في الظروف العادية تتصدر قائمة المشكلات التي يواجهها العالم ، وهذا نظرا للانتشار الواسع لمظاهر نقص الغذاء وسوء التغذية في كثير من البلدان وعدم قدرتها على تامين احتياجاتها الغذائية[2] ، وهذا في الظروف العادية، فما وضعها الان بعد حدوث قوة قاهرة أي انتشار فيروس كوفيد 19 او ما يعرف ايضا بفيروس كورونا.

وقد أجمعت التقارير الأولية لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء وبرنامج الغذاء العالمى أن هذه الجائحة ستكون لها تأثيرات شديدة على المحاور الأربعة الرئيسية التى يرتكز عليها تحقيق الأمن الغذائى فى الدول النامية، وهى توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها والبعد التغذوى لها، واستقرار إمداداتها.

ولذا أسفر تفشي فيروس كورونا حول العالم عن جملة من التحديات، لعلّ أبرزها تلك المتعلقة باحتمالية تصاعد أزمة أمن غذائي قد تهدد ملايين البشر حول العالم، وذلك في ظل ما انطوت عليه الإجراءات المتخذة من جانب بعض الدول للحد من تفشي الفيروس من تداعيات سلبية على سلاسل توريد الأغذية، وتأخر حركة شحن الواردات الغذائية، وهو ما دعا العديد من المنظمات حول العالم إلى التحذير من مغبة أزمة أمن غذائي على المستوى العالمي قد يكون من الصعب تجاوزها بسهولة. وأشار تقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في 3 أبريل الجاري، إلى أن جائحة كورونا حتى الآن لم تؤثر على سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، لكنه حذر من حدوث تأثيرات سلبية إذا ما ساد الذعر في صفوف كبار مستوردي الأغذية[3].

وعليه تطرح الاشكالية التالية : ما مدى تاثير فيروس كوفيد 19 على الامن الغذائي وسبل مواجهته ؟

للإجابة عن الإشكالية اعتمدنا المنهج التحليلي باعتباره من بين انسب المناهج لمثل هذه الدراسات ، لان هذه الدراسة تحتاج الى تحليل الموضوع ودراسة الاحكام و التعليق عليها .

المحور الاول :الاطار العام للامن الغذائي وابعاده الاقتصادية في ظل فيروس كوفيد 19(كورونا).

المحور الثاني: أحكام تداعيات فيروس كوفيد 19 على الأمن الغذائي.

[2]- بقنيش عثمان ، يوسفي معمر : *مساعي تحقيق الامن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ظل تداعيات تحرير التجارة الدولية* ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد 5، العدد 2، سنة 2018، ص 174.

[3]- حسين احمد عبد العليم : اليات مواجهة نقص الامن الغذائي في ظل كورونا ، تاريخ الاطلاع 21 افريل 2020، على الساعة 10.00 ، من الموقع الالكتروني http://futureuae.com

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

وعليه تحليل الموضوع:

المحور الاول : الاطار العام للامن الغذائي وابعاده الاقتصادية في ظل فيروس كوفيد 19(كورونا):

تمر بلدان العالم في الظرفية الراهنة بأزمة صعبة، والسبب في ذلك هو ظهور وباء كورونا المستجد- كوفيد- 19 ، الذي ظهر للوهلة الأولى بالصين، ليمتد ودون انحصار إلى باقي دول المعمور، مخلفا لدى النفوس البشرية وقعا صحيا، وحاصدا وراءه أرواحا تفوق عشرات الألاف، ناهيك عن الأضرار النفسية من عدم الطمأنينة وبث الخوف في النفوس، ولم يكن الاقتصاد العالمي بمنأى عما خلفه الوباء من أضرار مادية، فمخاطر الأوبئة والأمراض الفتاكة، تطرو العديد من الإشكاليات الاجتماعية، والقانونية، ليمتد ذلك إلى الاقتصاد والأسواق المالية والتجارة العالمية.

فقد شهدت الأسواق العالمية بسبب جائحة كورونا، تدنيا وصفه الاقتصاديون بأنه سيهدد بإحداث عدوى مالية في الاقتصاد العالمي، ومن المؤكد أنه سيعاني من نقاط ضعف مختلفة تماما عما كان يعانيه العالم قبل عقود خلت، حيث أضحى العالم مثقلا بالديون بشكل كبير أكثر مما كان عليه الحال حين اندلعت الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008 ، ففي الوقت الذي تتعامل فيه الشركات مع احتمال حدوث توقف مفاجئ لتدفقاتها النقدية، سيكون جيل جديد نسبيا من الشركات التي تكافح لسداد ديونها العالقة بذمتها، أشد تأثرا بهذه الأزمة، فضلا عن التداعيات الخطيرة على النشاط الاقتصادي بسبب توقف حركة الملاحة الجوية،

والبحرية، وتعليق كافة الخدمات بالمطارات والموانئ، فضلا عن توقف حركة القطارات، وغيرها من وسائل النقل،[4] و لهذا تتم دراسة النقطتين الاساسيتين هما : أولا مفهوم الامن الغذائي وثانيا أبعاد النمو الاقتصادي و الأمن الغذائي في ظل فيروس كوفيد 19.

- مفهوم الامن الغذائي :

شاع استعمال الامن الغذائي في السبعينات في الدول النامية التي عرفت نقصا كبيرا في حجم الانتاج ومستوى المخزون الغذائي، اذ يرتبط الامن الغذائي بالظروف السائدة في كل مجتمع ، وقد وجدت عدة تعاريف للامن الغذائي منها تعاريف فقهية و تعاريف قانونية :

- جاء تعريف الامن الغذائي بانه :" هو عبارة على الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا حسب قدرة الدولة على توفير احتياجات جميع الافراد من السلع و المواد الغذائية من خلال الانتاج المحلي ".[5]

[4]- لصفر ايوب : *تحديد الدولة للاسعار على اثر تداعيات وباء كورونا كوفيد 19*، مقال في كتاب خاص حول الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا ، مكتبة دار السلام للنشر، المغرب ، تحت اشراف بوحميدي محمد نبيل و حمزة عبد المهيمن، سنة 2020، ص 365.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

- وكذلك تعريفه بانه :" هو قدرة الدولة على توفير النقد الاجنبي اللازم لتلبية احتياجاتها من الواردات الغذائية ".[6]

- وكذا تعريفه بانه : " قضية ضرورية للدول و لا ينبغي لها ان تعيش عصورا حضارية مختلفة في هذا المجال ، و عدد الاسباب التي تحيط بقضية الامن الغذائي في مقدمتها التنمية الزراعية و الاراضي و الماء و انتاج الغذاء وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول سواء بالنسبة لتبادل السلع الزراعية او بالنسبة لانتقال التكنولوجيا ، ويرى ان قضية الامن الغذائي و مدخلها اصبحت هي التنمية الزراعية المتسارعة ".[7]

- ايضا ورد تعريفه : " قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب لمواطنين على المدى البعيد والقريب منا ونوعا بالاسعار التي تتناسب مع دخولهم ".[8]

- في حين عرفه اخر بانه : " كفاية جميع افراد المجتمع من السلع الضرورية بعدما كان يعتمد على الاكتفاء الذاتي ".[9]

قدمت منظمة الاغذية و الزراعة عدة تعاريف للامن الغذائي التي تستهدف تحقيق الغذاء ، وزيادة الانتاجية، و الارتقاء بالجودة و استدامة التنمية الزراعية ، وهي تعرف الامن الغذائي بانه : " حصول جميع الناس في جميع الاوقات بصورة مادية و اجتماعية و اقتصادية على الاغذية الكافية و الامنة والمغذية التي تلبي احتياجاتهم و افضلياتهم مما يمكنهم من ممارسة حياة ملؤها الصحة و النشاط".

كما تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريفا للامن الغذائي فهي تعرفه بانه : " توفير الغذاء بالكمية و النوعية اللازمتين للنشاط الحيوي و بصورة مستمرة لكل افراد الامة اعتمادا على الانتاج

[5]- السريتي السيد محمد :الامن الغذائي و التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، سنة 2000، ص 10.

[6]- ناصر مراد : *سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول النامية – حالة الجزائر-*، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 05، سنة 2010، ص 45.

[7]- السريتي السيد محمد ، المرجع السابق ،ص 326.

[8]- حمدان محمد رفيق: الامن الغذائي نظرية و نظام و تطبيق ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، سنة 1999، ص 16.

[9]- القاسم صبحي : تحديات الامن الغذائي العربي ، المؤسسة العربية للنشر، عمان، سنة 2010، ص 5.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

المحلي و على اساس الميزة النسبية لانتاج السلعة الغذائية لكل قطر و اتاحتها لكل المواطنين بالاسعار التي تتناسب مع دخولهم و امكانياتهم المادية ".[10]

ومن أجل الحصول على صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين من الضروري تحليل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي تحليلا شاملا، حيث يمكن التعريف بكل من هذه الأبعاد من خلال ما يلي :

– توافر الاغذية : التوافر يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كافي، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة، حيث لا يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور ،متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

– الحصول على الغذاء : وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد و الاسر ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة والأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الحصول على الغذاء أيضا تتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الاجتماعية، إذ يشمل أيضا إمكانية الوصول إلى الأغذية فعليا بالنظر الى مدى توفر البنية التحتية للنقل مثل وجود السكك الحديدية والطرق، وامكانيات الحصول عليها من ناحية اقتصادية ممثلة بمؤشر اسعار الاغذية المحلية ، و معدل انتشار نقص التغذية.

– الاستقرار : امكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة اقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء

نتيجة لأحد الصدمات (الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (كانعدام الأمن الغذائي الموسمي)، وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.

- الانتفاع : طريقة استعمال الافراد للغذاء يتوقف على نوعية الاغذية ، طريقة الاعداد والتخزين...إلخ، نتائج الإنتفاع من الأغذية خاصة فيما يتعلق بالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال، هشاشة العظام ونقص الوزن، وقد اضيفت سنة 2013 من إصدار تقرير حالة انعدام الأمن

[10]- عمراني نادية : *سياسات الجزائر في تحقيق الامن الغذائي* ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد1، صفحة 110.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

الغذائي في العالم أربعة مؤشرات أخرى لنقص المغذيات الدقيقة تتمثل في انتشار فقر الدم ونقص فيتامين (A) بين الأطفال دون سن الخامسة، انتشار نقص اليود وفقر الدم عند الحوامل.[11]

- أبعاد النمو الاقتصادي و الأمن الغذائي في ظل فيروس كوفيد 19:

تظهر لنا ابعاد النمو الاقتصادي و الامن الغذائي في ظل فيروس كوفيد 19 من خلال التطرق الى نقطتين اساسيتين ، تمثلت الاولى في توقعات النمو الاقتصادي العالمي واستفلاح فيروس كورونا في العالم ، وتمثلت الثانية في كورونا و الأمن الغذائي .

بعد أن ضرب وباء كوفيد-19 (كورونا) العالم منذ فترة فاقت ستة شهور، وأدخل الاقتصاد العالمي في ركود لم يشهد مثله العالم منذ الكساد العظيم في أواخر عشرينيات القرن الماضي. وبينما كان الاقتصاد قد قطع خطوات حثيثة في مسيرة الإصلاح، جاءت أزمة هذا الوباء لكي تعرقل هذه المسيرة، بعد أن ضربت جزءا مهما من مصادر النمو لاسيما قطاعات السياحة والطيران والترفيه وتجارة التجزئة وبعض قطاعات الصناعة، ... [12]

شهد نمو الاقتصاد العالمي تباطؤا في حد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهه والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم.

وفي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الأخير ، كانت المنظمات الدولية قد خفضت توقعاتها بشان النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا حيث أصدر صندوق النقد الدولي، توقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع 3 ٪ في عام 2020م، مقارنة بعام 2019م، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009م، كما قدر الصندوق الخسائر المحتملة بنحو 9 تريليونات دولار، تشكل أكثر من أربعة أضعاف النسبة السابقة. كما توقع الصندوق أن يفقد الناتج

الإجمالي نحو3.3 ٪في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و بحسب خريطة توقعات الصندوق للدول العربية، فإن اقتصاد السعودية سيفقد نحو 2.3 ،٪و الإمارات نحو 3.5٪ وقطر نحو 4.3٪، وعمان نحو 2.8 ٪، و ايضا وضع الصندوق متوسطا للانكماش في عام 2020م على صعيد الاقتصادات

[11]- مكيد علي ، بن عياد فريدة : *واقع الامن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الامن الغذائي العالمي* ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 1، ص 03.

[12]- رتيب امال : دراسة عن اثار مورونا على الامن الغذائي المصري وحلول مقترحة ، تاريخ الاطلاع 02ماي2020، على الساعة 10:16، من الموقع الالكتروني www.elmashhad.online

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

المتقدمة قدر بنحو 6.1 ٪و أن هذا الانكماش سوف يبلغ نحو 5.9 ٪ في الولايات المتحدة، و7.2٪في فرنسا، و8 ٪ في إسبانيا، و1.9 ،٪في إيطاليا، وذلك مقابل انكماش بنحو 1 ٪ للأسواق الناشئة.[13]

في نفس السياق، توقع البنك الدولي بأن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.4 في المائة في عام 2020 ،الإ أنه أشار إلى أن حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي ما زالت قائمة، بالتالي فإن توجهات البنك الدولي ، تشير إلى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى مع الظروف الحالية والتهديدات المحتملة التي يسببها تفشي الوباء رغم الجهود الدولية والحزم التحفيزية التي أطلقتها المنظمات الدولية والحكومات والمصارف المركزية العالمية. من ناحية أخرى، أشارت منظمة الامم المتحدة إلى أن الاقتصاد العالمي في ظل تفشي كورونا من المتوقع أن ينمو بأقل من 2 في المائة عام 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور الفيروس التي بلغت 2.5 في المائة مع احتمال قيام المنظمة بمزيد من التعديلات في ظل حالة عدم اليقين الحالية. علما وأن المنظمة أشارت إلى بعض التحديات القائمة التي يمكن أن تكون عائقاً في تحقيق معدلات النمو التي أشارت إليها ومن بينها النزاعات التجارية والجيوسياسية والاضطرابات المالية، إضافة إلى ذلك تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

كردة فعل على تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي الذي يواجه حالة من عدم اليقين، وعدم الوصول حتى الآن لاكتشاف أمصال لعالجه، اتجهت المنظمات الدولية والإقليمية لمراجعة توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020 ،وتبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي. بناءا على ذلك، خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها للنمو العالمي الى 2.4 في المائة. في حين لم يتم حتى الآن الإعلان عن النسب المعدلة لنمو الاقتصاد العالمي من قبل المنظمات الدولية الأخرى (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة الأمم المتحدة).

ووفق تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي في إطار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي تصدره، يُعزى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى تعديل نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2020 نتيجة لتفشي الفيروس من 2.3 في المائة إلى 1.9 في المائة بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول. أما في منطقة اليورو فمن المتوقع تسجيل نسبة نمو تبلغ 0.8 في المائة عوضاً عن 1.2 في المائة بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك. كذلك تم تعديل معدلات نمو الاقتصاد الياباني من سالب 0.7 في المائة إلى سالب 0.2 في المائة عام 2020 .كما تم تعديل معدلات نمو الاقتصاد الصيني من 6.1 في المائة إلى 4.9 في المائة،

[13]- عريقات سمير : كورونا و الامن الغذائي ، الاصدار 6، مصر ، سلسلة اوراق الازمة مصر وعالم كورونا وما بعد كورونا، معهد التخطيط القومي ، ماي 2020، ص 02 .

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

ولا تزال هناك مخاطر سلبية أخرى على الاقتصاد العالمي بالنظر الى حالة عدم اليقين التي تسود العالم في هذه الفترة[14]

ومن المؤكد أن الوقت لا يزال مبكرا على التوصل إلى تقييم دقيق بشأن تأثير انتشار العدوى بمرض كورونا المستجد (كوفيد-19) على الأمن الغذائي، فلا زال هناك الكثير مما لا نعرفه بعد، ولا زال هناك العديد من الأسئلة: ما هي الفترة التي سيستمر خلالها الوباء؟، ماهي البلدان المتضررة منه، والأكثرً ضررا ؟ ما هي السياسات التي ستتبناها الحكومات للاستجابة للأزمة، و جهود الاحتواء، ودرجة فعاليتها؟.

ما هي جو انب و أبعاد تهديد الوباء للأمن الغذائي في العالم؟ وما مدى الاضطرابات المتعلقة بعرض السلع؟ و ما شكل وعمق التحولات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية للمستهلكين، و ما هم حجم التأثير على أسعار السلع؟.

عرف الامن الغذائي اشكالات عديدة وخاصة لدى الدول العربية ، لذا لا يمكن النظر الى مشكلة الامن الغذائي على انها نتاج عدة عوامل ساهمت بشكل او بآخر في تفاقمه من قبيل ارتفاع اسعار النفط وتزايد انتاج الوقود الاحيائي ، ومن ثم اسعار السلع الغذائية و تغير العوامل المناخية او المضاربة و القيود المفروضة على الصادرات، بقدر ما يمكن ارجاعها الى الاخفاقات البنيوية المتتالية لاستراتيجيات التنمية.[15]

فمن المتوقع أن تتفاقم مشكلة انعدام الامن الغذائي القائمة فعلا في العديد من دول العالم ، خاصة تلك الاشد فقرا ، و الاشد معاناة والأقل اعتمادا على التكنولوجيا، والأكثر اعتمادا على التواصل المباشر، مما يعني أن إجراءات احتواء انتشار المرض المصممة للحد من التواصل بين البشر، قد تؤدي إلى تفاقم معاناة البشرية، وزيادة التحديات أمام تحقيق هدف خفض الجوع حول العالم.[16]

ولكن في إطار ما ألحقه فيروس كورونا من نتائج سلبية على الواقع الاقتصادي عالميًّا، أو على مستوى القارة الإفريقية؛ نتيجة إغلاق عدد من الشركات والمصانع، وتوقُّف حركة الإنتاج بكثير من القطاعات، وكَوْن إفريقيا قارة زراعيَّة بالأساس؛ حيث يعيش ثلثا السكان على قطاع الزراعة، ونتيجة انتشار فيروس كورونا، وفرض القيود على تنقُّلات السكان، أُصِيبَ قطاع الزراعة بالتراخي، وتوقَّفت الرحلات التجارية

[14]- طلحة احمد الوليد : *التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية* ، مجلة صندوق النقد الدولي، سنة 2020، ص 06.

[15]- بوسعدة سعيدة : *دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الامن الغذائي*، مجلة حوليات الجزائر 1، المجلد29، العدد 2، ص 94 .

[16]- عريقات سمير، المرجع السابق، ص 04.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

في عددٍ من الدول، ممَّا يؤثّر على احتياجات الدول من المنتجات الغذائية.كما أن أغلب الدول الإفريقية تَحتلّ مستويات منخفضة بالنسبة لمُؤشّر الأمن الغذائي، والذي يُؤثّر بالضرورة على كفاية العرض؛ مما قد لا يسمح بتكوين المخزون الاستراتيجي اللّازم من الأغذية، والذي يُلبّي متطلبات الأفراد، مما يَضُرّ بالأمن الغذائي للمواطنين الأفارقة.[17]

المحور الثاني : أحكام تداعيات فيروس كوفيد 19 على الأمن الغذائي:

قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو" اليوم الخميس، إنّ أسعار الغذاء العالمية انخفضت لرابع شهر على التوالي في ماي ، إذ تضررت الأسعار بفعل التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا التي حدت من الطلب ، وبلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الغذاء الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر بانخفاض 1.9 بالمائة عن أفريل.

وتراجع مؤشر فاو لأسعار منتجات الألبان 7.3 بالمائة بقيادة انخفاضات حادة في أسعار الزبد والأجبان بما يعود جزئيا لانخفاض في طلبيات الاستيراد ، كما تراجع مؤشر أسعار الحبوب 1 بالمائة بعد أن واصلت أسعار الحبوب الصلبة انخفاضاتها.

وتراجعت أسعار تصدير القمح وسط توقعات بوفرة في الإمدادات العالمية كما وشهدت أسعار الأرز ارتفاعا في السوق الدولية ، وانخفض مؤشر أسعار الزيوت النباتية 2.8 بالمئة لأقل مستوى في عشرة أشهر كما هبط مؤشر أسعار اللحوم 0.8 بالمائة .

ونشرت فاو أيضا أولى توقعاتها لموسم الحبوب في 2020 متوقعة أن يبلغ الإنتاج العالمي 2.780 مليار طن بزيادة 2.6 بالمائة عما كان سنة 2019.و قالت الفاو إن من المتوقع أن يشهد إنتاج القمح العالمي في 2020 انخفاضا لأسباب على رأسها ترجيح حدوث تراجعات للإنتاج من الاتحاد الأوروبي،[18] وعليه نتطرق الى نقطتين، الاولى تاثير فيروس كوفيد 19 على عرض وطلب الغذاء، و الثانية السياسات المتبناة في تداعيات فيروس كوفيد 19 على الأمن الغذائي .

- تأثير فيروس كوفيد 19 على عرض وطلب الغذاء:

يظهر لنا تاثير فيروس كوفيد 19 على الامن الغذائي من خلال تأثير كورونا على عرض الغذاء ومن خلال تأثير كورونا على الطلب على الغذاء .

[17]- رويحة زينب مصطفى : تحديات متصاعدة، اثار انتشار فيروس كورونا على الامن الانساني في افريقيا، تاريخ الاطلاع 08افريل 2020 ، على الساعة 6:14، من الموقع الالكتروني www.qiraatafrican.com

[18]- عياش ايمان : الفاو، انخفاض اسعار الغذاء العالمية للشهر الرابع على التوالي، تاريخ الاطلاع 04جوان2020، على الساعة 16:00 ، من الموقع الالكتروني www.ennaharonline.com

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

في الوقت الذي يرى البعض أنه ينبغي أن يكون فيه القطاع الغذائي والزراعي أقل تضررا عن غيره من القطاعات، إلا أن الواقع يؤكد على أنه على جانب عرض الغذاء، فإن توقف واضطراب عمليات نقل الأغذية، نتيجة إجراءات الحظر، و الحجر الصحي، وعرقلة سلاسل إمدادات الغذاء، أو انقطاعها نتيجة القيود على التصدير، وزيادة الفاقد من المواد الغذائية وخصوصا السلع سريعة التلف، كل هذا من شأنه أن يؤثر على عرض الغذاء ، و ارتفاع الأسعار على الصعيد المحلي، والدولي، كليا أو جزئيا.

وعلى جانب العرض أيضا تجدر الإشارة إلى نهج بعض الدول نحو وضع قيود على التصدير، فبالنسبة للأرز أوقفت "الهند"، وهى أكبر مصدر له في العالم، قنوات التصدير كما أوقفت الخدمات اللوجستية الخاصة بتصديره، واتخذت "فيتنام" وهى ثالث أكبر مصدر للأرز، وأيضا تايلاند، إجراءات مماثلة تحد من تصديره. وبالنسبة للقمح، فإن "كازاخستان" وهى تاسع أكبر مصدر للقمح في العالم، اتخذت بالفعل خطوات لتقييد بيعه، وسط مخاوف بشأن مدى توافرها محليا.

ورغم أن (وزارة الزراعة الأمريكية) أكدت أن الإنتاج العالمي من الأرز والقمح، وهما المحصولان الأكثر تداولا ، سيسجلان على الأرجح مستوى قياسي عام 2020م، عند 1.26 مليار طن، وهذا الإنتاج يمكنه تلبية احتياجات الاستهلاك من المحصولين، وزيادة المخزونات في نهاية العام، إلى مستوى قياسي يبلغ 469.4 مليون طن، ورغم ذلك فانتشار الفيروس بشكل كبير في الولايات الأمريكية، وفرض الحظر، يحول دون وصول هذين المحصولين إلى أماكن الاستهلاك الضرورية، وبالتالي ترتفع بالفعل أسعار الأرز وسط توقعات بزيادة تقييد الصادرات.

أيضا، دعا اتحاد منتجي الزيوت النباتية في روسيا، إلى تقييد بيع بذور دوار الشمس، ودافع وزيرا الزراعة و الاقتصاد الروسيين عن مشروع للحد من الصادرات الروسية من الحبوب، كما تباطأ إنتاج زيت النخيل في ماليزيا، ثاني أكبر منتج له في العالم. وفي أوكرانيا، وهي من أكبر مصدري منتجات الحبوب والزيوت النباتية، فقد أعلنت الحكومة أن للتدخل إذا تطلب الوضع ذلك حيث طالب عدد كبير من المخابز والمطاحن الحكومة بتقليل صادرات الحبوب لمنع ارتفاع أسعار الخبز في حالة تأزم الوضع بسبب كورونا.

وفي هذا يرى خبراء في منظمة الأغذية والزراعة أن «القيود على التصدير» تؤدي في بعض الأحيان إلى مجاعة في الضفة الأخرى من العالم.

على صعيد الطلب على الغذاء، فإن نقص العمالة بسبب المرض، و قلة حركة الأفراد، وانخفاض الدخول، و ارتفاع معدلات انعدام الأمن الوظيفي، وصعوبة الوصول إلى اسواق الغذاء بطرق مختلفة، سوف يؤثر بلا شك على القدرة الشرائية، ويغير من الأنماط الغذائية بين الأفراد، وسينشأ عن ذلك ضعف التغذية الصحية في بعض مناطق العالم.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

وامتدادا لتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي، وبصفة خاصة الانكماش، و التباطؤ الاقتصادي، فإن الانتشار الواسع النطاق للمرض خاصة في البلاد الأكثر فقرا وأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي، قد يؤدي إلى خسائر فادحة فهذه البلدان تكون أكثر عرضة للإصابة، وأقل استعدادا لمواجهة تفشي المرض على نحو وبائي، وبالتالي تزداد احتمالية ارتفاع معدلات الوفيات فيها، هذا وتجدر الإشارة إلى أن تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة، قد رصد وجود تراجع في أنشطة شحن الغذاء، في ظل فرض حظر التجول في كثير من الدول، بالتالي هناك الكثير من الأعمال المتعطلة في كثير من دول العالم. و على جانب آخر تضمنت توقعات "الفاو" تباطؤ الإنتاج في مصانع وارتفاع في أسعار اللحوم، و أن الدول النامية ستكون الأكثر تأثرا من هذه الأزمة بسبب تقلص القوى العاملة بها.[19]

- السياسات المتبناة في تداعيات فيروس كوفيد 19 على الأمن الغذائي :

تبنت السياسات العالمية في مواجهة فيروس كوفيد 19على الامن الغذائي من خلال ايجاد اليات مواجهة الجائحة و رفع التحديات للقضاء على المشاكل و الاسباب المؤثرة على الامن الغذائي ، وعليه نتطرق الى نقطتين ، الاولى مواجهة العالم لتداعيات كوفيد 19 على الأمن الغذائي ، و الثانية التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي في زمن كوفيد19.

جاءت نصائح منظمة الأغذية والزراعة،[20] وبرنامج الغذاء العالمي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وغيرها من دوائر الاهتمام بالأمن الغذائي في العالم للتغلب على الأزمة المحتملة من خلال التدابير والمبادرات التالية :

• أن وباء كورونا لا يلزم بالضرورة أن يؤدي إلى أزمة تؤثر على الأمن الغذائي، حيث تتوقف درجة تأثير انتشار الفيروس على أسواق المواد الغذائية، على مدى احتفاظ البلدان بهدوئها في مواجهة اضطرابات سلاسل إمدادات الغذاء.

• تبادل المعلومات وإتاحتها بشفافية حول كل ما يرتبط بالجائحة، و آثارها الحالية، والمتوقعة، سوف يساعد على تعزيز السياسات الحكومية، والحيلولة دون انتشار الاضطرابات، و الذعر بين الناس.

• اتخاذ تدابير عاجلة لضمان إبقاء سلاسل الإمداد الغذائي حية، محليا ودوليا، للتخفيف من خطر الصدمات الكبيرة التي سيكون لها تأثير كبير على الجميع، ولا سيما على الفقراء والفئات الأكثر ضعفا.

[19]- عريقات سمير، المرجع السابق ، ص 06.

[20]- فاو، منظمة الأغذية والزراعة سنة 2020.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

• اتخاذ التدابر الضرورية في المديين القصير والمتوسط، للتخفيف من آثار الأزمة ودعم تجارة الأغذية عالميا ومحليا، من خلال خفض الرسوم على واردات الغذاء، وتكاليف النقل، و التكاليف الأخرى ذات الصلة، وعدم اللجوء إلى سياسات إفقار الجار، و عدم وضع قيود على الصادرات الغذائية.

• العمل على تأمين استمرار حصول الناس وبشكل خاص الطبقات الهشة، والفئات الأكثر تضررا الأزمة، على الغذاء من خلال، تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، ودعم قوتهم الشرائية بإعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية، وضرائب المبيعات، أو تعليقها مؤقتا ، ودعم أسعار السلع الأساسية، و تقديم الدعم المالي غير مشروط، أو مقابل العمل حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا.

• تزويد صغار المزارعين بالبذور و الأدوات و الأعلاف، وغيرها من المدخلات الزراعية، إلى جانب دعم الصحة الحيوانية، حتى يتمكنوا من الاستمرار في توليد الدخل و انتاج الغذاء لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

• على الرغم من أن الاضطرابات في سلسلة الإمدادات الغذائية ضئيلة حتى الآن، فقد ظهرت بالفعل تحديات من حيث اللوجستيات، فالغذاء يحتاج إلى التنقل عبر الحدود دون قيود، وبالامتثال لمعايير سلامة الأغذية القائمة.

• أن تكفل البلدان المانحة استمرار إيصال المساعدة الإنسانية لمستحقيها، و حيثما يقل الأمن الغذائي، في المناطق التي تعاني فعلا من نقص الغذاء، أو تلك المتضررة بسبب أزمة كورونا، فالمرض لا يعترف بالحدود، إذا ترك المجتمع البشري بأسره دون حسيب أو رقيب في مكان واحد، فإنه يظل معرضا للخطر.

هذا وقد عرضت (منظمة الأغذية والزراعة) تقريرا بينت فيه، أن الفئات الإنسانية الأكثر تعرضا لأزمة فيروس كورونا يبلغ عددها بنحو 820 مليون شخص بالعالم، يعانون من الجوع المزمن، منهم نحو256.1 مليون شخص في أفريقيا، ونحو 513.9 مليون شخص في آسيا، ونحو 42.5 مليون شخص في أميركا اللاتينية بالإضافة إلى نحو 113 مليون شخص يعانون فعلا من انعدام الأمن الغذائي.[21]

كما طالبت المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية الحكومات العربية بتبني مجموعة من الإجراءات والتدابير بالعمل من أجل زيادة إنتاج الغذاء، لمواجهة تداعيات أزمة إنتشار كورونا على الأمن الغذائي، مشيرة إلى أن ذلك يتطلب الاستمرار في تكوين ومراقبة مخزونات غذائية كافية من السلع الاستراتيجية وترقية التجارة البينية العربية للسلع الغذائية في هذه الفترة وتبسيط إجراءات استيراد الغذاء، سواء على مستوى التخفيف من القيود الإدارية، أو تسهيل التحويلات المصرفية، أو عند الاقتضاء تنظيم عملية استيراد مشتركة لبعض السلع من طرف دولتين فأكثر.

[21]- عريقات سمير، المرجع السابق، ص 08.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

وأكدت المنظمة في بيان رسمي لها، حول تداعيات الفيروس على القطاع الزراعي أن الأمن الغذائي سيكون من أكثر القطاعات تأثرًا بهذا الظرف العصيب، الذي يمر به العالم حاليا، حيث رصدت المنظمة مجموعة من الآثار المحتملة لهذا الوضع على الأمن الغذائي العربي بمحاوره المختلفة ومنها صعوبة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة وأسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها الدول عربيا وعالميا والتي فرضتها ضرورة التعاطي مع الظاهرة.
وأضافت المنظمة أن الأمن الغذائي العربي سوف يتأثر بسبب نقص العمالة نتيجة لتقييد الحركة والآثار السلبية التي سيرتبها ذلك النقص على المساحات المزروعة والإنتاج والحصاد للموسم الحالي والمواسم القادمة محليًا وعالميًا، وخاصة إذا طال أمد الجائحة مما سيترتب عليه نقص في المعروض وارتفاع بالطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار محليًا وعالميًا، ويزداد أثر ذلك إذا ما تبنت الدول المصدرة لسياسات الإغلاق، وهو ما بدأت دلائله الأولى تلوح في الأفق.
وأوضح أن تحقيق الأمن الغذائي سوف يتأثر نتيجة انخفاض أسعار الطاقة وآثاره المحتملة على قدرة الدول العربية المنتجة للبترول على تأمين احتياجاتها الاستهلاكية بالكفاءة المطلوبة، وخاصة إذا ما ارتفعت أسعار الغذاء إلى مستويات عالية، وانخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول، وخاصة إذا ما طال أمد الجائحة نتيجة للسحب الزائد دون تعويض.

وأشارت إلى أن الإنتشار المتواصل لفيروس كورونا له تأثيرات سلبية على مستويات الفقر بأبعاده المختلفة وزيادة أعداد الفقراء نتيجة للزيادة المتوقعة في أعداد العاطلين عن العمل وانخفاض دخول ذوي الدخل المحدود ممن يعتمدون في العيش على الدخل اليومي في الريف والحضر على حد سواء، وانخفاض قدراتهم على تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الرئيسية، وتعرضهم لحالات سوء تغذية وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة أعداد الفقراء في المنطقة العربية بأكثر من 8 مليون شخص.
ولفتت المنظمة إلى ضرورة وضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص الطبقات الهشة على الغذاء، وإعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات أو تعليقها مؤقتاً، وتبني برامج خاصة بدعم القطاع الزراعي وخاصة صغار المنتجين بما يمكنهم من تجاوز الآثار السالبة للجائحة.

وشددت على ضرورة اتخاذ تدابير موقتة لحماية المنتجين في القطاع الزراعي في الدول العربية خاصة على مستوى السلع الاستراتيجية، وتنفيذ برامج إرشادية وتحسيسية من أجل مواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسبة الفاقد من الغذاء والعودة إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي في ظل تكرار الأزمات التي قد تعيق مسالك التجارة الدولية للغذاء.

ولفتت المنظمة إلى ضرورة زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل العجز الاستراتيجية وخاصة الحبوب والسكر والزيوت، وتطوير وتقييم برنامج الأمن الغذائي، وإدخال التحسينات اللازمة عليه لإعطائه القدرة التي تجعله قادرًا على إيجاد الحلول المناسبة لإشكاليات الأمن الغذائي العربي في مواجهة تداعيات فيروس كورونا.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

واقترحت المنظمة آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية أو صندوق عربي لتمويل التنمية الزراعية بإعداد دراسة متكاملة عنه تشمل تحديد الجهات المستفيدة، ومصادر التمويل، وطرق وآليات التمويل، والعون الفني والدعم المؤسسي وضمان مخاطر الائتمان ومعايير الأهلية للاقتراض، وشروط التمويل. وطالبت بإعادة طرح إنشاء البرنامج العربي للغذاء والذي سبق وأن قدمته المنظمة ويهدف إلى مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية الطارئة، وبخاصة في الدول الأكثر تضرراً، وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي في الدول العربية لتحفيز رأس المال العربي على الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول العربية ذات المقدرات الزراعية الكبيرة.

وشددت على ضرورة العمل على منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن صغار المزارعين يشكلون الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين في الوطن العربي، وتحديد نسبة يجب أن لا تقل عنها التمويلات الموجهة للقطاع الزراعي في المحافظ التمويلية الوطنية ومحافظ المؤسسات المالية العربية.

ولفتت إلى أهمية التركيز على ريادة الأعمال الزراعية لتحفيز الشباب على الدخول في الزراعة لتوسيع دائرة الإنتاج وتقليل نسب البطالة، وتطوير وتعزيز التجارة الزراعية البينية العربية للتقليل من اعتماد الوطن العربي في تأمين احتياجاته الغذائية على الأسواق العالمية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية، وتنفيذ برامج تستهدف تعزيز قدرات المرأة الريفية العربية وترقية دورها في انتاج وتحويل وتسويق الغذاء من خلال مدها بالوسائل اللازمة لذلك.

وأشارت المنظمة إلى المتابعة المكثفة لتطور أوضاع الأمن الغذائي العربي، لاتخاذ مجموعة من المبادرات تركز على متابعة ورصد تقلبات الأسواق العالمية للغذاء ومسالك الإمداد به ومد الدول العربية بتلك المعلومات في الوقت المناسب، مع الإصغاء الدائم لجهات القرار الزراعي في الدول العربية، والتفاعل مع ما تتقدم به من طلبات المشورة والإسناد الفنيين، وشددت على تكثيف التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية النظيرة، وبوجه خاص مجموعة العشرين ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ولجنة الامم المتحدة لغرب أسيا «اسكوا» من أجل المزيد من التكامل وتضافر الجهود، حتى تتمكن الدول العربية من تحقيق اكبر استفادة ممكنة من جهود كل شركائها، ونصل بشعوبنا العربية إلى بر الأمان بعد انقشاع غيوم هذا الظرف الاستثنائي. وشدت المنظمة على ضرورة تنفيذ المزيد من التصميم والمواصلة للتعامل مع أزمة كورونا في كل مناحي التنمية المستدامة، سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو الزراعية، لانه يحتاج لنفس طويل مشيدة بالإجراءات العربية لاستمرار تدفق الغذاء الآمن إلى المواطنين والمقيمين

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

في الدول العربية ومساعدة القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومنها القطاع الزراعي، على تخطي آثار جائحة كورونا [22].

كما تتعدد التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي في العالم في الوقت الحالي، وهي تتداخل بشكل أساسي مع إجراءات الدول وسلوكيات المواطنين خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

- تقييد تصدير المواد الغذائية: يرتبط ذلك بالإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدول من أجل الحد من تفشي فيروس كورونا، حيث قامت بعض الدول المُصدِّرة للأغذية وكذلك للمنتجات الزراعية بفرض قيود على التصدير خوفًا من طول أمد أزمة كورونا، وتعرض الاحتياطي الاستراتيجي لديها للنفاد بسبب الطلب المتزايد على الغذاء من جانب المواطنين.

فقد أعلنت روسيا، في أواخر مارس الماضي، تعليق جميع صادراتها من الحبوب بشكل مؤقت. كما حظرت كازاخستان، وهي أحد أكبر مصدري الحبوب في العالم، تصدير معظم المواد الغذائية خارج البلاد. في حين قامت فيتنام بإيقاف منح تراخيص تصدير جديدة للأرز، وذلك في ظل تخوفات من نقصٍ في الإمدادات الغذائية في المدى المنظور. كما أصدرت مصر قرارًا بوقف تصدير جميع أصناف البقوليات لمدة 3 أشهر .

-التمادي في تخزين السلع: لجأت العديد من الدول إلى تعزيز مخزونها الاستراتيجي من السلع والمواد الغذائية المهمة، حيث فضّلت بعض الدول وقف تصدير المنتجات الزراعية واللجوء لتخزينها انطلاقًا من تخوفات عالمية من حدوث نقص في المواد الغذائية في المدى المتوسط، خاصة في ظل لجوء العديد من الدول إلى إغلاق الحدود، ووقف حركة الطيران، بما يُمثل تهديدًا لسلاسل توريد الأغذية، وتأخر حركة شحن الواردات الغذائية حول العالم.

وقد قامت الصين -التي تعد أكبر منتج ومستهلك للأرز- بشراء كميات أكبر منه من المنتجين المحليين على الرغم من أن الحكومة الصينية تحتفظ بمخزونات ضخمة من الأرز والقمح تكفي لمدة عام كامل. فيما قامت كازاخستان بمنع تصدير منتجات غذائية، مثل الجزر والسكر والبطاطس، وقامت بتخزينها. وتوقفت صربيا كذلك عن تصدير زيت عباد الشمس وسلع أخرى من أجل تخزينها. وتمثل تلك السلوكيات تهديدًا للمعروض العالمي من المواد الغذائية في العالم.

- تعطل طرق الإمداد وإعدام المحاصيل: تسببت الإجراءات المشددة التي لجأت إليها الدول من أجل الحد من تفشي فيروس كورونا في تعطل طرق الإمداد، مما دفع بعض المزارعين إلى هدر بعض المنتجات لديهم مثل الحليب، وقد قدرت جمعية "مزارعو منتجات الألبان في أمريكا" التعاونية، وهي

[22]- متولي سليم : " العربية للتنمية الزراعية" تطالب باجراءات عاجلة لمواجهة تاثير كورونا على الامن الغذائي، تاريخ الاطلاع 23افريل 2020، على الساعة 12:19، من الموقع الالكتروني www.almasryalyoum.com.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

الأكبر من نوعها في البلاد، الكمية التي يهدرها المزارعون من الحليب بحوالي 14 مليون لتر كل يوم، بسبب تعطّل طرق الإمداد.

وفي السياق ذاته، لجأ بعض المزارعين إلى إعدام المحاصيل الخاصة بهم، وذلك بسبب وجود فائض لديهم في المخزون، وتأثر الطلب على المنتجات في الوقت الحالي. فيما يؤثر نقص الأيدي البشرية في ظل التدابير الاحترازية تأثيرًا سلبيًّا كبيرًا على القطاع الزراعي في مجمله. وقد حذّر تقرير للمعارضة التركية، في 15 أبريل الجاري، أعده حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية، من أزمة وشيكة في الغذاء على خلفية المشاكل التي أصابت قطاع الزراعة في البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

- هلع الشراء : هرع المواطنون حول العالم، تزامنًا مع إعلان حالات الحظر والإغلاق في بعض الدول، إلى شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية من أجل تخزينها. وفي منتصف مارس الماضي، أجرى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اتصالًا هاتفيًّا بالمديرين التنفيذيين لمتاجر السلع الغذائية وسلاسل الإمدادات، للتأكد من توافر المواد الغذائية. وقد ناشد "ترامب" الشعب الأمريكي عدمَ تخزين المواد الغذائية الأساسية اليومية.

كما تهافت المواطنون في سنغافورة على شراء السلع الأساسية من الأرز وغيره بشكل كبير، مما دفع رئيس الوزراء السنغافوري "لي هسين لونغ"، إلى طمأنة الناس بوجود كميات كافية منه من أجل التوقف عن الشراء بتلك الكميات الكبيرة.[23]

كما لجأت بعض الدول إلى الاعتماد على أساليب مختلفة في ظل تفشي كورونا من أجل تقليل المخاطر المرتبطة بتراجع الأمن الغذائي لديها، وذلك على النحو التالي:
- توظيف الطائرات المُسيّرة الزراعية: في ضوء نقص العمالة البشرية تنفيذًا للتباعد الاجتماعي، لجأت بعض الدول إلى تعويض العمالة عبر توظيف التكنولوجيا في القطاع الزراعي. فقد استخدمت الصين الطائرات المُسيّرة الزراعية للمزارع الكبيرة، وللحكومات المحلية، ولموزعي المنتجات الزراعية، وذلك في إطار تقليل الاتصال البشري. ويأتي الاهتمام بمنتجات وخدمات التكنولوجيا الزراعية في ظل تكثيف الحكومة الصينية جهودها للحد من الاعتماد على واردات المواد الغذائية من الولايات المتحدة ودول أخرى على مدى السنوات القليلة الماضية.

- استراتيجية الممرات الخضراء: دعت المفوضية الأوروبية، في 23 مارس الماضي، دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجية الممرات الخضراء "Green Lanes" لضمان تدفق الإمدادات الغذائية - خاصة الزراعية منها- بين الدول الأوروبية، إضافة إلى السماح بنوع من الحركة العابرة للحدود للعمال

[23]- حسين احمد عبد العليم : اليات مواجهة نقص الامن الغذائي في ظل كورونا ، تاريخ الاطلاع 21 افريل 2020، على الساعة 10.00 ، من الموقع الالكتروني http://futureuae.com

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

الموسميين خلال موسم الحصاد، مع اتخاذ كافة التدابير الوقائية والاحترازية اللازمة في هذا الإطار.
- تقديم الدعم للمزارعين: أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، في 18 أبريل الجاري، عن برنامج بقيمة 19 مليار دولار لمساعدة المزارعين الأمريكيين على التعامل مع تأثير فيروس كورونا. ومن جانبه، أوضح وزير الزراعة "سوني بيرديو"، أن 16 مليار دولار ستذهب مباشرة للمزارعين، وسيتم استخدام 3 مليارات دولار لشراء منتجات غذائية ستوزع على الأكثر فقرًا.
- تقييد كميات الشراء من المتاجر: في محاولة من أجل الحفاظ على الكميات المتاحة من المواد الغذائية في المتاجر، لجأت بعض الدول إلى فرض قيودٍ على كميات الشراء، حيث قررت متاجر المواد الغذائية في بريطانيا في 10 مارس الماضي، فرض قيود على زبائنها، من خلال السماح بشراء كميات مُحددة من المواد الغذائية لكل زبون، وذلك لوقف تجريد المتاجر من المواد الغذائية.
وفي المجمل، فإن إطالة أمد انتشار فيروس كورونا، وعدم التوصل للقاح أو علاج فعّال للحد من انتشاره في المدى المنظور؛ من شأنه أن يفاقم من معضلة الأمن الغذائي العالمي، ولا سيما في ظل خشية العديد من الدول من إعادة حركة الطيران وفتح الأجواء بشكل طبيعي في الوقت الحالي، وهو ما يؤثر بالضرورة على سلاسل توريد الأغذية. من جانب آخر، فإن المجتمع الدولي مطالب بتعزيز التدفق السلس للتجارة العالمية بما يساعد في تأمين توريد الأغذية، كما أن هناك حاجة ماسة من أجل توفير الإمدادات الغذائية للدول الأكثر احتياجًا، لا سيما في القارة الإفريقية، وسط تحذيرات أممية من إمكانية تحولها إلى بؤرة لتفشي الفيروس في الفترة المقبلة .[24]

الخاتمة:

نخلص مما سبق، إلى أن هناك تأثيرات جائحة كورونا على الأمن الغذائي في العالم ، لكن المؤكد حتى هذا الوقت، هو حدوث تراجع اقتصادي على المستوى العالمي، ومن المرجح أن ينسحب ذلك على الاقتصاديات النامية. وفي هذه السياقات، يمكن للتباطؤ الاقتصادي أن يزيد من تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي القائمة؛ حيث إنه يحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى المواد الغذائية المغذية بطرق مختلفة، بينها انخفاض الدخول أو ارتفاع معدلات انعدام الأمن الوظيفي.
وفي الوقت الذي قد يبدو فيه الأمر أنه ينبغي أن يكون فيه القطاع الغذائي والزراعي أقل تضرراً عن غيره من القطاعات، إلا أن نقص العمال بسبب المرض، وتوقف عمليات النقل، وإجراءات الحجر الصحي تحد من القدرة على الوصول للأسواق وحدوث انقطاعات في سلسة التوريد ينجم عنها خسارة المواد الغذائية وهدرها، وهذا من شأنه أن يؤثر في التوريد.

[24]- حسين احمد عبد العليم : المرجع السابق .

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

و ترتب **النتائج** التالية :

• صعوبة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة، وأسواق مدخلات الإنتاج الزراعي، نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها العديد من دول العالم، و فرضتها ضرورة مواجهة الأزمة.

• نقص العمالة الزراعية نتيجة لتقييد الحركة، وما سيترتب عليه من آثار سلبية على المساحات المزروعة، و الإنتاج، والحصاد للموسم الحالي، وربما المواسم القادمة محليا وعالميا ، خاصة إذا طال أمد الجائحة، مما سيترتب عليه نقص في المعروض، وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا و عالميا، ويزداد أثر ذلك إذا ما تبنت الدول المصدرة لسياسات حمائية إغلاقية، وهو ما بدأت دلائلها الأولى تلوح في الأفق.[25]

• اضطراب سلاسل الإمدادات الغذائية، نتيجة التدابير التجارية، واغلاق الحدود خاصة في الدول التي تعتمد على الأيدي العاملة الخارجية، مثل العمال من دول أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة ، والعمال من دو ل المغرب العربي لحصد محاصيل في أسبانيا، أو العمال الزراعيين من أوروبا الشرقية الذين يعملون في حقول ألمانيا، مما يؤدي إلى "هدر المنتجات القابلة للتلف وزيادة الفقد الغذائي.

• تراجع الطلب على الغذاء نتيجة البطالة، وانخفاض الدخول، خاصة لدى ذوي الدخل المحدود ممن يعتمدون في العيش على الدخل اليومي، في الريف و الحضر علي حد سواء، وهو ما سيترتب عليه انخفاض قدراتهم على تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الرئيسية، بالتالي تعرضهم لحالات سوء تغذية و انعدام الأمن الغذائي، حيث تشير بعض التقارير إلى أن أعداد الفقراء في المنطقة العربية سيزيد بأكثر من 8 مليون شخص.

• انخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول، ونقص المعروض من إنتاج الغذاء بسبب السحب منها، مع حدوث إعاقات للإنتاج الزراعي، والقيود على حركة التجارة، و قيود على التصدير، تمنع تعويض النقص في هذه المخزونات ، خاصة اذا ما طال امد الجائحة.

• التأثير على العاملين في الإنتاج الغذائي، وتباطؤ الإنتاج في الصناعات الغذائية، وتوزيع الغذاء بسبب إجراءات الحد من تفشي الفيروس.

• لجوء بعض الدول وكبار المصدرين لإجراءات تقييد لتدفق صادراتها من المنتجات الغذائية، لتضمن لشعوبها كفايتهم في وقت أربك فيه الوباء العالمي سلاسل الإمداد، مما قد يشكل بداية نزعة قومية تعرض الدول الفقيرة التي تستورد أغذيتها لعواقب وخيمة.

[25]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، *بين حول تداعيات ازمة كورونا على الامن الغذائي العربي وسبل مواجهتها* ، السودان ، بتاريخ 22 افريل 2020، من الموقع الالكتروني www.aoada.org

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

• زيادة التهافت على شراء وتخزين السلع وسط تخوف من استمرار أزمة كورونا لأجل غير معلوم، مع توجه الدول المصدرة لزيادة مخزونها من الأغذية، قد يؤدى إلى حدوث اضطرابات متوقعة في الدولة المستوردة، ومنها الدول العربية، حتى لو توفر لدى بعضها المال لذلك.

• بمتابعة التوقعات التي صدرت عن العديد من المنظمات و المؤسسات الدولية، حول تأثير كورونا على الاقتصاد والغذاء في العالم، منذ ظهور كورونا، وحتى وقت الانتهاء من هذه الورقة، تبين أن هذه التوقعات متباينة، وغير مستقرة عند حدود معينة، وتتغير بصورة مستمرة مع تطورات الأزمة وتداعياتها.[26]

•على الرغم من اهتمام الجزائر بمجال الأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة اقتصادية تعطي أولوية النهوض بكافة القطاعات ذات العالقة بالأمن الغذائي، إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لازال غير كافي (دون المستوى) نظرا لجمود هذه القطاعات المذكورة وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي.

وعليه نقترح **الآفاق و التوصيات** التالية :

• ضرورة وضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص الطبقات الهشة على الغذاء، وإعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات أو تعليقها مؤقتاً، وتبني برامج خاصة بدعم القطاع الزراعي وخاصة صغار المنتجين بما يمكنهم من تجاوز الآثار السالبة للجائحة.

• لابد من اهتمام اكبر للقطاعات الزراعية ، وذلك بزيادة حجم الانفاق الاستثماري العام الموجه للزراعة و الفلاحة ، وخاصة اعداد دراسات تتمشى مع الظروف العادية و الظروف غير العادية مثل انتشار فيروس كرفيد 19.

• لابد من الاستمرار في تكوين ومراقبة مخزونات غذائية كافية من السلع وترقية استراتيجية التجارة البينية العربية للسلع الغذائية في ظل ازمة كوفيد 19.

• جلب القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في القطاع الزراعي و الغذائي لكن مع اخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب انتقال وباء كورونا.

• تبسيط إجراءات استيراد الغذاء، سواء على مستوى التخفيف من القيود الإدارية، أو تسهيل التحويلات المصرفية، أو عند الاقتضاء تنظيم عملية استيراد مشتركة لبعض السلع من طرف دولتين فأكثر.

[26]- عريقات سمير : المرجع السابق ، ص 07.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

• تزويد صغار المزارعين و الرعاة بالبذور و الادوات و الاعلاف و غيرها من المدخلات الزراعية، الى جانب دعم الصحة الحيوانية حتى يتمكنوا من الاستمرار في توليد الدخل و انتاج الغذاء لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

• خلق جو مناخي استثماري مناسب لتحفيز المستثمرين الاجانب في القطاع الزراعي الوطني لكن مع اخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب انتقال وباء كورونا.

• ضرورة اتخاذ تدابير موقتة لحماية المنتجين في القطاع الزراعي خاصة على مستوى السلع الاستراتيجية، وتنفيذ برامج إرشادية وتحسيسية من أجل مواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسبة الفاقد من الغذاء والعودة إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي في ظل تكرار الأزمات التي قد تعيق مسالك التجارة الدولية للغذاء.

• توفير الائتمان الزراعي بشروط مسيرة ، و تفعيل الخصوصية للقطاع الزراعي من كل جوانبه خاصة الجانب التمويلي.

• تدعيم الإجراءات التنظيمية والاستثمارية لتطوير الإنتاج المحلي في الجزائر خاصة في مجال الحبوب وذلك من أجل التقليل من حدة التبعية الخارجية، خاصة وأن الحبوب وخاصة القمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للفرد الجزائري، على اعتبار أن القمح يعتبر كسلاح في أيدي الدول المتقدمة تستعمله كوسيلة ضغط على الدول النامية، و قد اثبتت ذلك جائحة الكورونا.

• ضرورة اعداد دراسة تحليلية للتنمية الزراعية المستدامة ، و اعداد السياسات التوافقية بين الامن الغذائي و الامن المائي.

• العمل على إرساء قواعد تعمل على ترشيد النفقات العمومية خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وما لها من آثار سلبية على وضعية الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر بلد يعتمد على إيرادات الصادرات المتأتية من البترول كمورد أساسي لتمويل برامج التنمية، بدلا من اللجوء إلى التقشف لما له من آثار اجتماعية وسياسية خطيرة، وقواعد قانونية تحمي الامن الغذائي في الجزائر.

• اعتماد إجراءات مالية، نقدية وتجارية تهدف إلى تثمين العمل الفلاحي كما تساهم في تحفيز اليد العاملة المؤهلة واعادة توجيه اهتمامها إلى قطاعي الفلاحة والري باعتبارهما قطاعان لهما أهمية استراتيجية، مع الاخذ بالاحتياطات اللازمة لتمنع تفشي فيروس كورونا.

• توسيع الحماية الاجتماعية في كل مكان و لاسيما في المناطق الريفية البعيدة من خلال دعم القوة الشرائية للناس بتقديم مبالغ مالية وتكون غير مشروطة او بمقابل عمل بسيط وممكن و مناسب و لا يؤدي الى تعريضه لخطر انتشار فيروس كورونا .

• العمل على نشر الوعي بضرورة إرساء ثقافة القيام بالأعمال الفلاحية للمواطنين، وذلك من خلال تحفيز الفلاحين وتشجيعهم بمختلف الوسائل المتاحة لزيادة الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان تحسين

مستمر في وضعية الأمن الغذائي والرقي به إلى مصاف الدول المتقدمة، و مع التماشي في الوضع الحالي لانتشار فيروس كورونا.

• الامتثال لمعايير سلامة الاغذية القائمة ، واتخاذ تدابير عاجلة لضمان ابقاء الامداد الغذائي محليا ودوليا، للتخفيف من خطر الصدمات الكبيرة التي ستكون لها تاثير كبير على الجميع و خاصة الطبقة الهشة.

5- المراجع:

-**الكتب**:

1- السريتي السيد محمد : ، الامن الغذائي و التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، سنة 2000.

2- القاسم صبحي : تحديات الامن الغذائي العربي ، المؤسسة العربية للنشر، عمان، سنة 2010.

3- حمدان محمد رفيق : الامن الغذائي نظرية و نظام و تطبيق ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر، الاردن، سنة 1999.

4- عبد السلام محمد السيد : الامن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سنة 1998.

-**المقالات**:

1- بقنيش عثمان ، يوسفي معمر : *مساعي تحقيق الامن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ظل تداعيات تحرير التجارة الدولية* ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد 5، العدد 2، سنة 2018، ص173-ص190.

2- بوسعدة سعيدة : *دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الامن الغذائي*، مجلة حوليات الجزائر 1، المجلد29، العدد 2، ص 75-ص97 .

3- طلحة احمد الوليد : *التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية* ، مجلة صندوق النقد الدولي، سنة 2020، ص 6-ص19.

4- عريقات سمير : كورونا و الامن الغذائي ، الاصدار 6، مصر ، سلسلة اوراق الازمة مصر وعالم كورونا وما بعد كورونا، معهد التخطيط القومي ، ماي ،2020

5- عمراني نادية : *سياسات الجزائر في تحقيق الامن الغذائي* ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد1 ، ص109-ص122.

6- مكيد علي ، بن عياد فريدة : *واقع الامن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الامن الغذائي العالمي* ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 1، ص 108-ص 128.

7- ناصر مراد : *سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول النامية – حالة الجزائر-*، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 05، سنة 2010، ص 44-ص.58

8- لصفر ايوب : *تحديد الدولة للاسعار على اثر تداعيات وباء كورونا كوفيد 19* ، مقال في كتاب خاص حول الدولة و القانون في زمن جائحة كورونا ، مكتبة دار السلام للنشر، المغرب ، تحت اشراف بوحميدي محمد نبيل و حمزة عبد المهيمن، سنة 2020.

ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 01 السنة: جانفي 2021 م- جمادى الاولى 1442 هـ ص: 104 - 126

-المواقع الالكترونية :

1- ابو حطب عاصم : جائحة كورونا...الاثار الاقتصادية و تداعيات الامن الغذائي ، تاريخ الاطلاع 19ماي2020، الساعة 8.30 من الموقع الالكتروني www.shorouknews.com

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بين حول تداعيات ازمة كورونا على الامن الغذائي العربي وسبل مواجهتها، السودان ، بتاريخ 22 افريل 2020، من الموقع الالكتروني www.aoada.org

3- حسين احمد عبد العليم : اليات مواجهة نقص الامن الغذائي في ظل كورونا ، تاريخ الاطلاع 21 افريل 2020، على الساعة 10.00 ، من الموقع الالكتروني http://futureuae.com

4- رتيب امال : دراسة عن اثار مورونا على الامن الغذائي المصري وحلول مقترحة ، تاريخ الاطلاع 02ماي2020، على الساعة 10:16، من الموقع الالكتروني www.elmashhad.online

5- رويحة زينب مصطفى : تحديات متصاعدة، اثار انتشار فيروس كورونا على الامن الانساني في افريقيا، تاريخ الاطلاع 08افريل 2020 ، على الساعة 6:14، من الموقع الالكتروني www.qiraatafrican.com

6- عياش ايمان : الفاو، انخفاض اسعار الغذاء العالمية للشهر الرابع على التوالي، تاريخ الاطلاع 04جوان2020، على الساعة 16:00 ، من الموقع الالكتروني www.ennaharonline.com

7- متولي سليم : " العربية للتنمية الزراعية" تطالب باجراءات عاجلة لمواجهة تاثير كورونا على الامن الغذائي، تاريخ الاطلاع 23افريل 2020، على الساعة 12:19، من الموقع الالكتروني www.almasryalyoum.com

8- منظمة الاغذية و الزراعة ، فيروس كورونا المستجد كرفيد 19، من الموقع الالكتروني www.fao.org/2019-ncov/av/